**الممارسة السياسية**

**جدلية**

**هل يمكن للممارسة السياسية تجاوز كل اعتبار أخلاقي ؟**

***طرح المشكلة :***

**لقد واكب تطور الحياة المعاصرة وإحراز الإنسان تقدما هائلا في المعارف والتكنولوجيا تعقيدا في المشكلات والقضايا السياسية التي تواجهه فمن حروب بين العشائر تقع وجها لوجه إلي حروب كونية يهدد اندلاعها الحياة الإنسانية بأسرها .**

**وعلى مدار هذه التحولات ,كان موضوع أسس العمل السياسي وعلاقته بالأخلاق واحدا من أهم محاور المعرفة السياسية والفلسفية والأشكال المطروح في هذا الصدد يتمثل في : هل يمكن أن يستمرا العمل السياسي باستبعاده القيم الأخلاقية أوان الضامن الوحيد لاستمراره وشرعيته هو استناده للقيم الأخلاقية ؟**

***عرض الموقف الأول : (الموقف القائل:يمكن للممارسة السياسية تجاوز كل اعتبار أخلاقي )***

**من الذين تبنوا هذا الموقف نجد المفكر الايطالي(نيكولاس ميكافيلي) (1469-1527) صاحب كتاب الأمير " الذي السياسة وشؤون الدولة عن حدد فيه مقومان أساسيان للحكم أولهما : امتلاك ناصية القوة والحزم وثانيهما استقلال السياسة عن الإطار الأخلاقي والديني.**

**ورأى( ميكافيلي ) أن فساد الدولة وتدهور العمل السياسي يرجعان بالدرجة الأولي إلى تبني الحاكم للأخلاق والى تدخل الدين في السياسة و أن الدولة التي تبني سياستها على أسس أخلاقية تنهار بسرعة لذلك دعا الحاكم وليضمن لنفسه البقاء في السلطة الابتعاد عن كل ماهو أخلاقي بل يجب أن يستعمل كل ما لديه من وسائل لذلك فعليه أن يجمع بين قوة الأسد ومكر الثعلب لان معيار الحكم في نظره في مجال السياسة هو نتائج الفعل حيث قال: " الغاية تبرر الوسيلة والضرورة لا تعترف بالقانون " . وقال أيضا توضيحا لهذا الرأي " إنني اعتقد تماما إن كل إنسان سيوافقني الرأي علي انه من خير الأمير أن يستغل من الصفات ما يشاء في سبيل رفعته غير ناظر إلي قيمة أخلاقية أو دينية فهناك من الفضائل ما قد تؤدي إلي تدهور وانهيار حكمه كما أن هناك من اللافضائل ما قد تؤدي إلى ازدهاره ورفعته " .**

**والواقع أن اغلب الحكام وخاصة في القرن العشرين لجئوا إلى الوسائل غير الأخلاقية للاستيلاء على للسلطة والاحتفاظ بها وفي هذا قال موسولوني: "إن السلام الدائم لا هو بالممكن ولا بالمفيد إن الحرب وحدها وبما تحدثه من توتر هي التي تبعث أقصى نشاطات الإنسان وهي التي تضع وسان النبل على صدور أولئك الذين لديهم الشجاعة لمواجهتها." ولقد انتقد الفقيه هانز مورجانتو في كتابه "السياسة بين الأمم" استخدام الوسائل القانونية في حل مشاكل السياسية الدولية وأكد على استخدام القوة التي اعتبرها ملازمة للبشر وبالتالي هي القانون الذي يحكم أو سيود العلاقات الدولية حيث قال :"إن السياسة الدولية,كأية سياسة أخرى هي صراع من أجل السلطة". وأكد نفس المنطلق الأمريكي كيسنجر حيث قال:"في السياسة ليس ثمة صداقة دائمة أو عداوة دائمة ثمة مصالح دائمة".**

**مناقشة:**

**إن القوة وان كانت ضرورية فهي غير كافية لأنها وحدها تؤدي إلى الفوضى .كما أن التاريخ يثبت أن مجمل الأنظمة التي تخلت عن الأخلاق كان مصيرها الفشل والانهيار وهدا ما قصده المفكر الايطالي كروتشه –وهو أحد المعجبين ميكافيلي- حيث قال:"...فالقوة التي تدوس كل حق تحت أقدامها لابد أن تتقوض في النهاية". فلابد للعمل السياسي أن يقوم على أسس أخلاقية.**

**الرأي الثاني :( الموقف القائل : يجب أن يقوم العمل السياسي على أسس أخلاقية) :**

**إن ضرورة اقتران السياسة بالأخلاق ليست بالدعوة المعاصرة فنجد أن الكثير من الفلاسفة رأوا ضرورة ذلك ومنهم أفلاطون صاحب كتاب الجمهورية وابن خلدون الذي رأى أن سقوط الدولة سببه الإغراق في الشهوات والبطش والابتعاد عن الأخلاق حيث ذكر في المقدمة : " يعود حسن التصرف في الحكم إلى الرفق , فان الملك إذا كان قاهرا باطشا شمل الناس الخوف والذل وان كان متخلقا اشربوا محبته واستماتوا دونه في محاربة أعدائه " . وفي العصر الحديث رأى كانط أن للدولة وظيفة إنسانية وسياسية والغرض من وجودها مساعدة الفرد وتحسين ظروفه فلا يجب مجرد وسيلة. يقول كانط :"يجب أن يحاط كل إنسان باحترام بوصفه غاية مطلقة في ذاته وليس وسيلة لآي احد " و انتهى كانط إلى ضرورة أن يرتبط كل فعل سياسي بما هو أخلاقي ولقد لخص نظريته في السياسة في كتابه مشروع السلام الدائم وأكد أن ظاهرة الاستعمار الحديث إنما تعود إلى القوة ( الحكم الاستبدادي ) ومقابل ذلك دعا إلى الحكم الجمهوري القائم على أساس المساواة والعدل . وأعيد طرح المسألة بعد( ح ع 2) وقد تجسدت في إنشاء هيئة الأمم المتحدة وتضمن ميثاقها الذي صادقت عليه معظم الدول الدعوة إلى التعاون والاحترام وهذا نص الهيئة :(( نحن شعوب الأمم المتحدة ولقد ألقينا علي أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي خلال جيل واحد جلبت للإنسانية مرتين أحزانا , يعجز عنها الوصف .... وان ندفع بالرقي الاجتماعي قدما وان نرفع مستوي الحياة في وجو من الحرية )) وفي العصر المعاصر ناشد راسل العالم كله إلى ضرورة أن تغير السياسة مجراها حيث قال :"الشيء الوحيد الذي يحررنا نحن البشر هو التعاون ,وأول خطوة في التعاون تتم في قلوب الأفراد والمألوف أن يتمنى المرء الخير لنفسه .وفي عالمنا المعاصر لن يجدي فتيلا ما لم يصطحبه تمني المرء الخير للآخرين وهذا مبدأ قديم بشر به رجال حكماء في مختلف العصور ومختلف البقاع " . ونفس الفكرة أكدها المفكر الجزائري مالك بن نبي حيث قال:" إذا كان العلم دون ضمير خراب الروح فأن السياسة دون أخلاق خراب الأمة " .**

**إن تاريخ الشعوب وواقعها يبين أن العلم في مجال السياسة يتبع الطريقة الميكيافلية ولو بطريقة غير مباشرة . فالمجتمع الدولي وهيئة الأمم المتحدة يضمنان حقوق الأقوياء الذين يملكون حق النقض و إلا بم نفسر هذه الحروب والانقسامات داخل الدولة الواحدة؟**

**التركيب:**

**من خلال الرأيين السابقين تتبين أن أنصار الرأي الأول إنما أرادوا بدعوتهم تلك تحويل المجتمع الإنساني إلى مجتمع حيواني الغلبة فيه للأقوى ,وان دعاة الأخلاق بقيت دعوتهم مجرد نظريات ومثل متعالية عن الواقع . إن السياسة في المجتمع الدولي تقوم على القوة وتستخدم النوايا الطيبة كذرائع للاستبداد و الاستعمار وقمع الحريات . ولن يتغير هذا الوضع إلا إذا ارتبطت السياسة بالأخلاق قولا فعلا واتخذت من القوة وسيلة لضبط النظام والدفاع عن مصالح البلاد والعباد وهدا ما نجده في قول حجة الإسلام أبو حامد الغزالي :" الدين والسلطان توأمان ,الدين أس والسلطان حارس فما لا أس له فمهدوم وما لا حارس له فضائع " .**

**" الخاتمة:**

**إن إشكالية السلطة السياسية من أهم المواضيع في الفكر السياسي والفلسفي , وتزداد الإشكالية أهمية عندما يتعلق الأمر بالأسس التي ينبغي أن تقوم عليها السلطة السياسية وبخاصة الأخلاقية. وفي هذا المقال تعرضنا لأهم أطروحتين في هذا الموضوع ومنه نستنج: الساسة دون أخلاق تؤدي إلى الدمار والسياسة دون قوة تؤدي إلى الضعف والانهيار ومنه لبد للسياسة من الارتكاز على الأخلاق والاستعانة بالقوة كوسيلة متى استلزم الأمر ذلك وعلى أن تكون القوة آخر الخيارات الممكنة.**

**أهمية الدولة**

**جدلية**

**نص السؤال : هل وجود الدولة ضروري ؟**

**طرح المشكلة : يحتل مفهوم الدولة الصدارة في الصراعات السياسية , وكذلك في الفكر الفلسفي , نظرا لما لها من أهمية كبرى في تحديد مصير الشعوب . إن التفكير حول هذه الظاهرة شكلّ المحور الرئيسي في الفلسفة السياسية منذ التجمعات الإنسانية الأولى ...وصولا إلى الدولة الحديثة .ولعل أهم المواضيع التي تناولها المفكرون والفلاسفة بالبحث والتفسير , نشأة الدولة وطبيعتها وجوبها أو عدم وجوبها ... فتعددت النظريات في الإجابة عن هذه التساؤلات وصلت حد التباين وخاصة ما يتعلق بضرورة وجود الدولة . وهو ما يحيلنا إلى طرح الإشكال التالي :هل نخشى وجود الدولة ، أو نخشى عدم وجودها ؟**

**عرض منطق الأطروحة: إن وجود الدولة ضروري:ذهب أنصار هذا الطرح إلى اعتبار أن الدولة أداة لتجسيد وتطوير حريات الأفراد , وغايتها سعادة الإنسان . فذهب روزنتال إلى أن لفظ الدولة عند الإغريق يعني الوحدة السياسية الصغيرة التي يمكن للإنسان أن يبلغ فيها حريته وسعادته , وهي محاولة لتطبيق دولة الكسموس ( مدينة الآلهة ) في أرض الواقع لتجسيد قيّم العدل والخير .و في الفكر الإسلامي ذهب أبو حامد الغزالي في كتابه ( الاقتصاد في الاعتقاد ) إن حياة الإنسان لا تنتظم إلا بسلطان تقدم له الرعية الولاء والطاعة ولذلك يعتبر السلطان برأيه ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها لا ن حالة المجتمع أثناء موت السلطان حالة خطيرة تكون مصحوبة بوقوع الفتن ...حيث قال : " إن الأمن على الأنفس وعلى الأموال لا ينتظم إلا بسلطان مطاع ".ونفس الفكرة أكدها الفيلسوف و عالم الاجتماع ابن خلدون حيث قال : " وإذا اجتمعوا ...ومد كل واحد منهم يده إلى حاجته يأخذها من صاحبه , لما في الطبيعة الحيوانية من الظلم والعدوان ...فيقع التنازع المفضي إلى المقاتلة ...واستحال بقاؤهم فوضى دون حاكم يزغ بعضهم عن بعض ، واحتاجوا من أجل ذلك إلى الوازع ، وهو الحاكم عليهم , وهو بمقتض الطبيعة البشرية الملك القاهر المتحكم " . وأكد الباروخ بندكتو سبينوزا : " إن غاية الدولة القصوى ليست السيطرة . فلم توجد الدولة لتحكم الإنسان بخوف ولا تجعله ملكا لإنسان بل إنما وجدت لتحرر الفرد من الخوف حتى يعيش- قدر ما يستطيع دون ضرر ـ حقه الطبيعي في الوجود والفعل " . وقد ألح روسو على حقوق الأفراد الطبيعية في المساواة والحرية فالدولة عنده وليدة قرار سياسي ( تعاقد اجتماعي ) وليست متعالية على الإفراد ولا يمكن أن تتعارض مصلحتها ومصالحهم ولا تسلبهم حرياتهم .ورأى هيجل في كتابه مبادئ فلسفة الحق : " إن الدولة الحقيقية , هي التي تصل فيها الحرية إلى أعلى مراتبها ... إن الدولة هي ما هو عقلاني " .**

**مناقشة :إن التاريخ والواقع لا يؤكد أن الدولة كانت في خدمة مصالح المحكومين بل بالعكس فقد كانت مستبدة بالحكم ، مصادرة بذلك كل حقوق الشعب وحرياته الأساسية ، بل حتى حقه في الوجود إن هو عارضها وهذا ما جسدته فعلا الأنظمة الديكتاتورية حتى أصبح يخشى من وجود الدولة بوصفها آداه قمع .**

**عرض نقيض الأطروحة: أن وجدود الدولة ليس ضروريا: يعتقد كل من ماركس و انجلز أن الدولة لم توجد منذ الأزل بل هي مؤسسة قمعية أوجدتها الطبقة المالكة من اجل حماية مصالحها , فالقانون وجد لخدمة مصالح الطبقة البرجوازية , فما جهاز الأمن والجيش إلا لخدمة مصالح الأقوياء وحماية ممتلكاتهم من الثورات التي يمكن أن يقوم بها الضعفاء وفي هذا قال انجلز : " وبما أن الدولة قد نشأت من الحاجة إلى لجم تعارض الطبقات ، وبما أنها نشأت في الوقت نفسه ضمن الاصطدامات بين عدة طبقات ، فهي كقاعدة عامة دولة الطبقة السائدة سياسيا . وتكتسب على هذه الصورة وسائل جديدة لقمع الطبقة المظلومة " .**

**وينطلق باكو نين الروسي من مفهوم أساسي هو أن الدولة هي القاهر الأساسي للإنسان إنها على حد تعبيره :" الدولة مقبرة كبيرة تدفن فيها مختلف مظاهر الحياة الفردية " . ومن الضروري لقيادة الجنس البشري إلى مملكة الحرية أن تنسف الدولة وان يستبعد مبدأ السلطة من حياة الناس . وجاء موقفه على هذا النحو لان ما ميز المجتمعات خلال القرن التاسع عشر , وخاصة روسيا القيصرية ... حيث استخدم وقتئذ نظام الحكم كل وسائل القمع والقهر لبسط هيمنته ولذلك دفنت كل المبادرات الفردية وخاصة الحريات ...وهذا آمن باكو نين بالثورة والتمرد كحل وحيد للقضاء على الدولة .**

**مناقشة :إن هذا القول لا يصدق إلا على القوانين الاستبدادية التي عرفتها البشرية والتي تمثل انحرافا ي استخدام سلطة الدولة من الحكام المتسلطين ولا يتعلق بالدولة في حد ذاتها كمؤسسة اجتماعية .**

**كمان الإطاحة بالدولة لا يحل مشاكل الضعفاء ولا يخلصهم من البؤس والحرمان وإنما قد تؤدي بالإنسان إلى الحياة الحرب وقانون الغاب**

**التركيب:إن تقدم الوعي السياسي أدى إلى ظهور السلطة القائمة على القانون لا على الإرادة الفردية ، إن وجود الدولة ضروري لكن السؤال الذي يطرح : كيف نجعلها معبرة عن إرادة الشعب ؟ وماهي آلاليات التي تقيّد استعمال السلطة بشكل استبدادي وتحفظ الحريات الأساسية للمواطن ؟**

**إن المجتمعات الحديثة وضعت آليات تقيّد استعمال السلطة و حوّلت علاقة المواطن بالدولة من علاقة رضوخ واستسلام لإرادة الحكام إلى علاقة امتثال للقانون إلي اشترك المواطنون – بكيفية ما – في وضعه وهكذا وجد دستور يبين شكل الدولة ونظام الحكم , وينظم السلطات ويحدد العلاقة بين أجهزة الدولة ويقر الحقوق الأساسية ووسائل حمايتها .**

**الفصل بين السلطات , واستقلال الوظيفة القضائية , ضمان حق الدفاع . مجلس لمراقبة دستورية التشريعات والقوانين التنظيمية .**

**حل المشكلة :ومن خلال ما تقدم يمن أن نستنتج : سلطة الدولة تنفي حرية الأفراد في النظم الاستبدادية ,أما في الدولة الحديثة حيث تحولت السلطة السياسية من الإرادة الفردية لا أشخاص الحكام إلى المؤسسات السياسية , وتم الانتقال من علاقة طاعة الحكام إلى علاقة الامتثال إلى القانون,فهي الإطار الواجب وجوده لتحقيق الكرامة الإنسانية.وجود سلطة الدولة كتنظيم سياسي شكّل تحولا جذريا في تاريخ البشرية إذ انتقلت من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني .**